الانفاق الحكومي و دوره في تمويل قطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

م. علياء كاظم عيال (*)

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة و بشكل أساس إلى بيان دور و أهمية الانفاق الحكومي في تمويل قطاع التربية و التعليم في العراق، إذ يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي تساهم في إعداد و تكوين رأس المال البشري و لذلك أهتم أغلب الاقتصاديين وفي مختلف الدول لإيجاد الطرق المختلفة و المناسبة في الانفاق الحكومي لغرض تمويل هذا القطاع الحيوي، إذ من الملاحظ وجود تفاوت و اختلاف في حجم التمويل فنجد هناك انخفاض واضح في حجم الانفاق المقرر لقطاع التربية و التعليم في العراق مما يسبب عائق أمام التقدم و التطور و بالتالي ينعكس على المجتمع ككل؛ كونه يمثل اللبنة الأساسية في أي مجتمع، إذ يعتمد قطاع التربية و التعليم على حجم التمويل المخصص من خلال الانفاق الحكومي لغرض توفير الأدوات و المستلزمات الضرورية للعملية التعليمية، و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة الانفاق الحكومي و حجم التمويل المخصص لقطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)، إذ تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على الآثار التي يمكن أن يتركها ضعف الانفاق الحكومي في قطاع التربية و التعليم في العراق، و قد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في حجم التمويل المخصص من الانفاق الحكومي لقطاع التربية و التعليم في العراق.

الكلمات المفتاحية : الانفاق الحكومي، قطاع التربية و التعليم، الانفاق الجاري ، الانفاق الاستثماري.

(*) جامعة الفرات الأوسط التقنية

١- المقدمة :

يعد الانفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري من المتغيرات المهمة التي تمارس تأثيراً كبيراً في قطاع التربية و التعليم، إذ يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي تساهم في إعداد و تكوين رأس المال البشري ومن ذلك جاءت أهمية الانفاق الحكومي كونه يمثل المورد الأساس لتمويل قطاع التربية و التعليم و الشريان المهم لحركة التعليم و تطورها، إذ اهتم أغلب الاقتصاديين في إيجاد الطرق المختلفة لغرض تمويل هذا القطاع فنجد هناك تباين في طرق التمويل من دولة إلى أخرى و من اقتصاد إلى آخر؛ فضلاً عن اختلاف درجة التطور في قطاع التربية و التعليم من مكان لآخر و من مستوى إلى آخر من حيث اختلاف المؤهلات و الكفاءة العلمية و مدى الحاجة إلى التمويل لتوفير المستلزمات و الأدوات الضرورية لإنجاح العملية التعليمية في قطاع التربية و التعليم كونه يمثل الحجر الأساس لتطور و تقدم أي دولة، و لذلك فأن كل زيادة في حجم الانفاق الحكومي على قطاع التربية و التعليم يمثل استثمار في رأس المال البشري الذي ينعكس و يساهم في تطور المجتمع ككل.

٢- منهجية الدراسة

٢-١ مشكلة الدراسة

تعد مهمة ضبط و توجيه الانفاق الحكومي من أهم التحديات التي تواجه كل دولة كون ان هذه النفقات المخصصة لتمويل القطاعات المختلفة ومنها قطاع التربية و التعليم تستخدم للاستثمار في رأس المال البشري و الذي يعد من أهم ركائز تحقيق التقدم و التطور لأي دولة إذا ما أحسن استخدامها و بالعكس والتي من الممكن ان تترك اثار سلبية على المجتمع ككل إذا كان هناك خلل أو تخبط في استخدامها ، بما إن الانفاق الحكومي يعد المصدر الأساسي لتمويل قطاع التربية و التعليم في العراق وبالتالي فأنها تمارس تأثير في الاقتصاد ككل وفي ضوء ما تقدم يمكن لنا صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي وهو ما الآثار التي يمكن أن يتركها ضعف الانفاق الحكومي في تمويل قطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) .

٢-٢ أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من أهمية موضوع الانفاق الحكومي و قطاع التربية و التعليم في العراق بوصفيهما من المواضيع المهمة والحساسة في المجتمع والتي لها دور فاعل في إدارة و استثمار الموارد البشرية، فالدولة تعد هذه النفقات من ابرز التحديات التي تواجه عملها فاستثمار هذه النفقات و توجيهها بالشكل صحيح و على الخصوص في قطاع التربية و التعليم يعكس أثار ايجابية على الاقتصاد ككل ، وبالتالي تحقيق منافع اقتصادية و مردودات ايجابية تتمثل بتطور الخبرات و المهارات لدى الأفراد في المجتمع العراقي كونه يمثل المصدر الاساسي للتطور و التقدم و تحقيق التنمية.

٢-٣ هدف الدراسة

١. التعرف على طبيعة و حجم الانفاق الحكومي في العراق.

٢. التعرف على ماهية قطاع التربية و التعليم .

٣. معرفــة حجم الانفــاق المخصص لقطــاع التربية و التعليــم مقارنتاً بالقطاعــات الاقتصادية الأخرى في العراق.

٤. تحليــل واقــع الانفاق الحكومي ودوره في تمويــل قطاع التربية و التعليم فــي العراق و للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) .

٢-٤ فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها

(انخفاض حجم الانفاق الحكومي المخصص لتمويل قطاع التربية و التعليم في العراق).

٣- الانفاق الحكومي

يعبر الانفاق الحكومي عن الاعتماد المالي الذي تقرهُ الســلطة التشــريعية من خلال الموازنة العامــة للدولــة، و ينفذ من قبــل الحكومات المحليــة أو الفيدراليــة و الأقاليم و الهيئات و المؤسســات العامة التابعة للدولة بقصد اشــباع حاجات عامة، أي تحقيق النفع العام(أحمد،٢٠١٩: ١١٨)، فالأنفاق الحكومي يعبر عن المبالغ النقدية التي يتم انفاقها من قبل الهيئة العامة لغرض اشــباع الحاجات العامة فضلاً عن استبعاد الانفاق غير النقدي حتى لو كان منفق من قبل هيئة عامة لغرض اشباع حاجة عامة، و مــن ذلــك يتحدد مفهوم الانفاق الحكومي على إنه الكــم القابل للقياس و التقويم النقدي و ينفق من قبل شــخص من أشــخاص القانون العام(اندراوس،٢٠١٤: ٩٩)، فالإنفاق الحكومي يمثل الكمية من النقود التي تنفق لغرض تقديم الخدمات أو شراء السلع و يتمثل بالإنفاق على التعليم و الصحة و البنى التحتية ..... الخ(حمادي،٢٠٢٣، ٢٨٨).

و يقسم الانفاق الحكومي إلى نوعين و كالآتي:

أ- النفقــات الجاريــة: و يقصــد بها الانفاق الذي يتكرر بشــكل منتظم لغرض تســهيل شــؤون الدولة لإشــباع الحاجات العامة و تتمثل بـ(الانفاق على الســلع و الخدمات على شكل رواتب و أجور و مســاهمات العاملين و الانفاق بشــكل مدفوعات الاعانات و الفوائد و تســمى بالنفقات التمويلية)(عبد و آخرون،٢٠١٩: ١٩٩).

ب- النفقات الاستثمارية: و يقصد بالإنفاق الاستثماري هو الانفاق الحكومي الذي يعمل على تحقيق زيادة بشــكل مباشــر في الدخل القومي الجاري بواســطة الأجور و المكافآت و الرواتب التي تتولد من عوامــل الانتاج المشــاركة في حدوث الدخل؛ فضلاً عن زيادة القابليــة الانتاجية للدولة، أي إنه يتكون من الســلع الانتاجية طويلة الأجل التي تســتخدم أو تدخل في انتاج سلع أخرى و التي تتمثل بـ(الآلات و المعدات و المنشآت الصناعية ....الخ)(خضير و آخرون،٢٠٢٢: ٢٢٢).

٤ـ قطاع التربية و التعليم

٤ـ١ المفهوم:

يعد مفهوم التربية و التعليم من أهم المفاهيم التي تساعد على فهم الطريقة المناسبة لإعداد رأس مال بشري قادر على تحقيق التطور و التقدم في جميع مجالات الحياة، لذلك اختلفت المفاهيم من دولة لأخرى و من زمن إلى آخر ومن ذلك نجد إن مفهوم التعليم يشير إلى جميع التغيرات التي تحصل في الأداء في ظل الظروف المختلفة في الممارسة و التدريب في المدرسة؛ فضلاً عن اكتساب المهارات و المعلومات و طرق التفكير و تغير القيم و الاتجاهات أي يشمل النتائج المرغوبة و غير المرغوبة، و بذلك فهو يمثل تعديل و تغير في سلوك التلميذ في المدرسة بعد تهيئة و تقديم الخبرات المختلفة و تقديمها بالطرق المناسبة لهم(الخفاجي،٢٠٢١: ٢١٨).

و التعليم يمثل القدر الأساس من العلوم و المعارف التي تقع على عاتق الدولة مهمة نشرها بين أفراد المجتمع و لذلك فهي تختلف من مدة زمنية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، لذلك عرفت المنظمة العالمية لرعاية الطفولة و الأمومة (اليونسيف) إن العلم يمثل الشكل المطلوب لغرض المشاركة في مختلف النشاطات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية بما يشمل محو الأمية مع مختلف المهارات و المعارف لممارسة النشاطات الانتاجية المختلفة و العمل على تخطيط و تنظيم الأسرة؛ فضلاً عن الاهتمام و العناية بالنظافة الشخصية و الصحة و رعاية الأطفال و تغذيتهم و توفير القدر اللازم من الخبرات لغرض المساهمة في تطور المجتمعات المختلفة(جواد وآخرون،٢٠٢٢: ٢٧٠).

٤ـ٢ الانفاق على قطاع التربية و التعليم

يمثل الانفاق على قطاع التربية و التعليم من الوظائف الادارية التي تهتم بالتخطيط للأموال لغرض توفير طرق أو مصادر التمويل المناسبة لسد الاحتياجات المادية اللازمة و الضرورية لإنجاز النشاطات المحددة خلال مدة زمنية معينة، أي إنه يمثل كل ما ينفق من قبل الدولة أو النظام الاقتصادي بشكل أموال سائلة أو مساعدات عينية يكون انفاقها بشكل محدد بقصد تهيئة و توفير الخدمات التعليمية المختلفة، إذ توجد علاقة طردية بين حجم هذه الأموال و طرق استخدامها بالشكل الصحيح مع جودة التعليم و كفاءته، كونه يمثل أو يساعد على تكوين رأس المال البشري و بالتالي يساعد على تقديم الدعم لرأس المال الاجتماعي و تعزيز التماسك و حل الصراعات في المجتمع.

أما بالنسبة لأشكال الانفاق على التعليم فيأخذ أشكال و صور عديدة والتي يمكن توضيحها كالآتي:(الطائي و آخرون،٢٠١٨: ١٠٨)

أ- نفقات مادية تتعلق بالوسائل التعليمية في الأجل القصير تتمثل بالمواد التي يتم استخدامها في المختبرات و القرطاسية و النفقات الخاصة لاستخدام الطاقة و نفقات الأجل الطويل و التي تتمثل بـ(رأس المال الثابت) التي يتم استخدامها في قطاع التربية و التعليم.

ب- نفقات العمل و التي تشمل جميع الأشكال للنفقات المنفقة للعاملين في قطاع التربية و التعليم بما تتضمن النفقات المرتبطة بقيمة العمل للطلبة في مختلف الأنشطة و الممارسات العلمية و

تقسم إلى نوعين و كالآتي:

النوع الأول: النفقات الخاصة بعمل المعلم: تتمثل بالأجور الخاصة بالمعلمين في مؤسسات التربية و التعليم، علماً إن تحديد هذه النفقات يعد من الأمور المهمة لغرض تخصيص الحجم المناسب مـن الانفـاق لقطاع التربية و التعليم كونه يعبر عن الأســس و الركائز المهمة لأي مجتمع؛ فضلاً عن كونه يمثل العامل الأســاس في ترشـيق الانفـاق الحكومي و التحكم فيه من حيـث الضغط الناتج على الموازنة العامة للدولة من جهة و الكلفة التعليمية للطالب من جهة أخرى.

النوع الثاني: النفقات الخاصة بعمل الطالب: و التي ترتبط بالأنشـطة التي يمارسـها الطلبة علـى اختلاف نوعية و مراحل التعليم بغض النظر عن كون هذه النشـاطات كانت تابعة للتعليم الذاتي أو للأفـراد في المؤسســات التعليمية و التي يصعب تحديد مثل هـذه النفقات كونها لا يقابلها أجر محدد لأنها ترتبط بعمل الطالب .

والجدول رقم (١) يبين الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)، أن حجم الانفاق الحكومي أنخفض في العام (٢٠١٦) ليبلغ (٦٧٠٦٧,٤٣) مليار دينار بعد ان كان (٧٠٣٩٧,٥) مليار دينـار فـي العام (٢٠١٥) أي انخفض معدل النمو بنسـبة (٤,٧-) متوزعاً بيـن (٥١١٧٣,٤٣) مليار دينار للإنفاق الجاري في العام (٢٠١٦) و (١٥٨٩٤,٠) كإنفاق اسـتثماري للعام نفسـه وبنسبة(١,٣-، ١٤,٤٤-) على التوالي مقارنتا بالعام (٢٠١٥).

جدول (١)

الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

(مليار دينار)

السنة	الانفاق الحكومي (١)	معدل النمو % (2)	الانفاق الجاري (3)	معدل النمو % (4)	الانفاق الاستثماري (5)	معدل النمو % (6)
2015	70397.5	-	51832.8	-	18564.7	-
2016	67067.43	-4.7	51173.43	-1.3	15894.0	-14.4
2017	75490.1	12.6	59025.7	15.3	16464.4	3.6
2018	80873.2	7.1	67052.9	13.6	13820.3	-16.1
2019	111723.6	38.1	87301.0	30.2	24422.6	76.7
2020	76082.4	-31.9	72873.5	-16.5	3208.9	-86.9
2021	102849.7	35.2	89526.7	22.9	13322.7	315.2

المصدر:-التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي للسنوات(2015-2021).

و يلاحظ من الجدول أعلاه رقم (١) ان الاتفاق الحكومي أخذ بالارتفاع خلال المدة (٢٠١٧)،(٢٠١٨)،(٢٠١٩) ليبلـغ (٧٥٤٩٠,١، ١١١٧٢٣,٦، ٨٠٨٧٣,٢) مليـار دينـار و بمعـدل نمو موجب بلغت نسـبته (١٢,٦٪و ٧,١٪ و ٣٨,١٪) على التوالي و ذلك نتيجـة الارتفاع الحاصل بالإنفاق (الجاري) و بنسـبة (١٥,٣٪و ١٣,٦٪ و ٣٠,٢٪) للسـنوات (٢٠١٧)و(٢٠١٨) و (٢٠١٩)، بينما نجد هناك انخفاض في الانفاق الاستثماري خلال سنة (٢٠١٨) اذ بلغ معدل النمو (١٦,١-٪) اذ انخفض الانفاق الاسـتثماري ليبلـغ (١٣٨٢٠,٣) مليار دينار في العام (٢٠١٨) بعـد ان كان يبلغ (١٦٤٦٤,٤) مليار دينـار فـي العـام (٢٠١٧)، و في العام (٢٠٢٠) سـجل الانفـاق الحكومي العام انخفاضـاً ملحوظاً و بنسـبة (٣١,٩-٪) ليبلغ (٧٦٠٨٢,٤) مليار دينار و يعزى ذلك الانخفاض الى انخفاض الانفاق بشقيه (الجاري و الاسـتثماري) و بنسـبة (١٦,٥-٪ ، ٨٦,٩-٪) على التوالي ، بينما ارتفع الانفاق الحكومي خلال العام (٢٠٢١)و بنسبة (٣٥,٢٪) ليبلغ (١٠٢٨٤٩,٧) مليار ينار و يرجع سبب ذلك الى ارتفاع حجـم الانفـاق الحكومي العام بشـقيه (الجاري و الاسـتثماري) و بنسـبة (٢٢,٩٪ و ٣١٥,٢٪) على التوالي نتيجة ارتفاع الايرادات العامة للدولة قياسـا بالعام (٢٠٢٠) مما أدى إلى إمكانية زيادة الانفاق الحكومي لتغطية المتطلبات الاقتصادية و الادارية للدولة. والجدول رقم (٢) يبين نسبة مساهمة الانفاق الجاري و الاسـتثماري فـي الانفاق العام الحكومي في العـراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

جدول (٢)

نسبة مساهمة الانفاق الجاري و الاستثماري في الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

السنة	مساهمة الانفاق الجاري/ الانفاق العام (1) (%)	مساهمة الانفاق الاستثماري/ الانفاق العام (2) (%)
2015	73.63	26.37
2016	76.30	23.70
2017	78.19	21.81
2018	82.91	17.09
2019	78.14	21.86
2020	95.78	4.22
2021	87.04	12.95

\المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، البنك المركزي العراقي .

من الجدول السـابق يتضح هناك تباين في نسـبة مسـاهمة الانفاق بشقيه (الجاري و الاستثماري)، إذ كانت أعلى نسـبة مسـاهمة في الانفاق الجاري في العام (٢٠٢٠) و بنسـبة (٩٥,٧٨٪) مقابل أقل نسـبة مسـاهمة في الانفاق الاستثماري و بنسبة (٤,٢٢٪) للعام نفسه، فضلا عن ارتفاع نسبة مساهمة الانفـاق الجاري مقارنة بالإنفاق الاسـتثماري للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) مما يـدل على إن أغلب الانفاق

الحكومي يكون لغرض تمويل الانفاق الجاري الاستهلاكي و بالتالي ضعف وانخفاض في حجم الانفاق الاستثماري .

٥- واقع الانفاق الاستثماري و دوره في تمويل قطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

سجلت النفقات الاستثمارية في العام (٢٠١٦) انخفاضاً واضحاً مما انعكس على انخفاض حجم التمويل المخصص لقطاع التربية و التعليم إذ بلغ (٠,٤٪) مقارنتاً بالعام (٢٠١٥)،و استمر ذلك الانخفاض بحجم التمويل المخصص من الانفاق الحكومي الاستثماري لقطاع التربية و التعليم، إذ نجد إن تلك النسب لم تنافس القطاعات الأخرى من حيث حجم التمويل على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع التربية و التعليم في جميع دول العالم، إلا انه لم يحظى بالاهتمام الكبير في العراق من حيث حجم التمويل المخصص، و الجدول رقم (٣) يبين حجم الانفاق الاستثماري في تمويل قطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

جدول (٣)
حجم الانفاق الاستثماري لقطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

السنة	الانفاق الاستثماري الكلي (مليار) (1)	الانفاق الاستثماري لقطاع التربية و التعليم (مليار) (2)	معدل النمو(٪) (3)	الأهمية النسبية (٪) (4)
2015	18564.7	254.57	-	1.4
2016	15894.0	68.59	-73.1	0.4
2017	16464.4	90.68	31.3	0.5
2018	13820.3	76.64	-14.9	0.6
2019	24422.6	256.2	234.3	1
2020	3208.9	215.3	-15.9	6.7
2021	13322.7	394.8	83.4	3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، البنك المركزي العراقي .

من الجدول أعلاه نلحظ هناك انخفاض كبير في حجم الانفاق الاستثماري المخصص لقطاع التربية و التعليم في العراق مما ينعكس على ضعف اعداد رأس مال بشري و بالتالي انخفاض نسب المساهمة في تحقيق التقدم و التنمية في الاقتصاد، إذ نجد إن حجم الانفاق الاستثماري على قطاع التربية و التعليم في العراق أخذ بالتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض خلال مدة الدراسة (٢٠١٥-٢٠٢١) على الرغم من انخفاض المبالغ المخصصة من حجم الانفاق الاستثماري و هذا بطبيعة الحال ينعكس بشكل سلبي من حيث عدم قدرة المؤسسات التربوية و التعليمية على مواكبة التطور العلمي و بالتالي انخفاض مساهمة قطاع التربية و التعليم في الاقتصاد ككل، إذ تراوحت نسب الأهمية للإنفاق الاستثماري على قطاع التربية و التعليم بين (٠,٤٪) في العام (٢٠١٦) كأدنى نسبة و (٦,٧٪) في

العام (٢٠٢٠) كأعلى نسـبة و هي تعد أقل نسـب تمويل من القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعية و الزراعية .... الخ).

و يبين الجدول رقم (٤) حجم الانفاق الاسـتثماري على القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)، مقسـماً بين القطاعات الاقتصادية الأساسـية في البلد و التي تتمثل بالقطـاع (الصناعي، الزراعـي، النقل و المواصلات، المبانـي و الخدمات، التربية و التعليم).

جدول (٤)

الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة(٢٠١٥-٢٠٢١)

(مليار دينار)

السنة	القطاع الزراعي	نسبة التخصيص %	القطاع الصناعي	نسبة التخصيص ٪	النقل و المواصلات	نسبة التخصيص %	المباني و الخدمات	نسبة التخصيص %	التربية و التعليم	نسبة التخصيص %	الانفاق الاستثماري
2015	918.83	4.9	14782.1	79.6	671.95	3.6	1937.3	10.4	254.57	1.4	18564.7
2016	239.59	1.5	13297.5	83.7	273.57	1.7	2014.7	12.7	68.59	0.4	15894.1
2017	(-)	0.3	(-)	86.3	(-)	1.4	(-)	11.5	90.06	0.5	16464.4
2018	227.8	1.6	11134	80.6	360.1	2.6	2021.6	14.6	76.64	0.6	13820.3
2019	300.6	1.2	19653	80.5	2311.8	9.5	1901	7.8	256.2	1.0	24422.6
2020	79.4	2.5	831.7	25.9	751.1	23.4	1331.4	41.5	215.3	6.7	3208.9
2021	252.4	1.9	8535.6	64.1	1601.4	12.0	2538.5	19.0	394.8	3.0	13322.7

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى

- جمهورية العراق، التقارير الاقتصادية السنوية، للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢١.
- (-) عدم توفر البيانات بشكل مفصل لسنة (٢٠١٧).

من الجدول أعلاه نلحظ إن القطاع الصناعي اسـتحوذ على أعلى نسـبة تخصيص من اجمالي النفقات الاستثمارية في العام (٢٠١٥) و بنسبة (٧٩,٦٪) و بمبلغ (١٤٧٨٢,٠٦) مليار دينار ، يأتي

بعده قطاع المباني و الخدمات و بنسبة (١٠,٤٪) من حجم الانفاق الاستثماري و بمبلغ (١٩٣٧,٢٦) مليار دينار، كما بلغت نسبة التخصيص للقطاع الزراعي (٤,٩٪) و بمبلغ (٩١٨,٨٣) مليار دينار، بينما حصلت القطاعات الأخرى و من ضمنها قطاع التربية و التعليم في العراق على أقل نسبة و التي بلغت (٥,٠٪) من إجمالي الانفاق الاستثماري، إذ بلغت حصة قطاع النقل و المواصلات (٦٧١,٩٥) مليار دينار و بنسبة تخصيص (٣,٦٪) مقابل(٢٥٤,٥٧) مليار دينار لقطاع التربية و التعليم و بنسبة تخصيص بلغت (١,٤٪) و التي تعبر عن أدنى حجم تخصيص من اجمالي الانفاق الاستثماري .

أما في العام (٢٠١٦) و نتيجة لانخفاض حجم الانفاق الاستثماري بشكل عام و الذي بلغ (١٥٨٩٤,٠١) مليار دينار، مما انعكس على انخفاض حجم التخصيص لجميع القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع التربية و التعليم الذي خصصت له اقل نسبة قياساً بالقطاعات الأخرى من الموازنة الاستثمارية، إذ استحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة من التخصيص للإنفاق الاستثماري و بنسبة (٨٣,٧٪) و بمبلغ (١٣٢٩٧,٥٣) مليار دينار، يأتي بعده قطاع المباني و الخدمات و بنسبة تخصيص(١٢,٧٪) و بمبلغ (٢٠١٤,٧٣) مليار دينار و من ثم يأتي القطاع الزراعي و بنسبة تخصيص (١,٥٪) من حجم الانفاق الاستثماري و بمبلغ(٢٣٩,٥٩) مليار دينار، أما النسبة المتبقية و المتمثلة بـ(١,٧٪) فكانت لقطاع النقل و المواصلات وبمبلغ(٢٧٣,٥٧) مليار دينار مقابل أقل حجم تخصيص لقطاع التربية و التعليم و بمبلغ(٦٨,٥٩) مليار دينار و بنسبة تخصيص (٠,٤٪) علماً إن نسبة الانفاق المخصصة لقطاع التربية و التعليم كانت هي الأقل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى .

و في العام (٢٠١٧) نلحظ هناك توزيع غير متكافئ في الانفاق الاستثماري بالنسبة للقطاعات الاقتصادية في العراق، إذ استمر القطاع الصناعي بالاستحواذ على أعلى نسبة تخصيص من حجم الانفاق الاستثماري وكانت نسبة التخصيص هي (٨٦,٣٪) ثم يأتي بعد ذلك قطاع المباني و الخدمات و بنسبة تخصيص (١١,٥٪) كما حصل القطاع الزراعي على نسبة تخصيص (٠,٣٪) من اجمالي الانفاق الاستثماري، مقابل ذلك حصلت بقية القطاعات و المتمثلة بقطاع النقل و المواصلات و قطاع التربية و التعليم على نسب تخصيص (١,٤٪) و (٠,٥٪) على التوالي، إذ يستمر الانخفاض في حجم التخصيص المقرر لقطاع التربية و التعليم قياساً بالقطاعات الأخرى .

و يستمر التباين في حجم التخصيص للقطاعات الاقتصادية من حجم الانفاق الاستثماري في العام (٢٠١٨) إذ بلغ حجم الانفاق الاستثماري الكلي (١٣٨٢٠,٣) مليار دينار، فنجد إن القطاع الصناعي يحافظ على مركزه الأول من حيث حجم التخصيص من الانفاق فيحص على أعلى نسبة تخصيص و التي تصل إلى (٨٠,٦٪) من حجم الانفاق الاستثماري الكلي و بمبلغ (١١١٣٤,٠) مليار دينار مقابل (١٤,٦٪) كنسبة تخصيص لقطاع المباني و الخدمات و بمبلغ (٢٠٢١,٦) مليار دينار، يليها قطاع النقل و المواصلات و بنسبة تخصيص (٢,٦٪) و بمبلغ (٣٦٠,١) مليار دينار، أما القطاع الزراعي فقد خصصت له نسبة (١,٦٪) من حجم الانفاق الاستثماري و بمبلغ (٢٢٧,٨) مليار دينار، ومن ثم يأتي قطاع التربية و التعليم بأقل نسبة تخصيص من حجم الانفاق الاستثماري وتقدر بـ(٠,٦٪) و بمبلغ (٧٦,٦٤) مليار دينار.

أما في العام (٢٠١٩) و على الرغم من ارتفاع حجم الانفاق الاستثماري الى (٢٤٤٢٢,٦)

مليار دينار، إلا إن حجم التخصيص أستمر بالتباين و الاختلاف من قطاع اقتصادي إلى آخر، إذ نجد إن القطاع الصناعي يستمر بالأستحواذ على أعلى نسبة تخصيص من المبالغ المخصصة للانفاق الاستثماري و التي تمثلت بـ(٨٠,٥٪) و بمبلغ (١٩٦٥٣,٠) مليار دينار، يأتي بعده قطاع النقل و المواصلات و بنسبة تخصيص (٩,٥٪) و بمبلغ (٢٣١١,٨) مليار دينار، ثم يليه قطاع المباني و الخدمات و بنسبة (٧,٨٪) و بمبلغ (١٩٠١,٠) مليار دينار، أما النسب المتبقية و التي تتمثل في حصة (القطاع الزراعي و قطاع التربية و التعليم) من حجم الانفاق الاستثماري و التي تقدر بنسبة (١,٢٪) و (١,٠٪) على التوالي و بمبلغ (٣٠٠,٦) مليار دينار للقطاع الزراعي و (٢٥٦,٢) مليار دينار لقطاع التربية و التعليم، و هذا يوضح الانخفاض في حجم التخصيص المقرر لقطاع التربية و التعليم قياساً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يؤدي إلى خلق عائق أمام تطور هذا القطاع و بالتالي ضعف في تكوين رأس المال البشري .

أما في العام (٢٠٢٠) فنلحظ هناك انخفاض واضح في حجم الانفاق الاستثماري، إذ بلغ (٣٢٠٨,٩) مليار دينار؛ و السبب في ذلك يعود إلى انخفاض حجم الايرادات العامة للدولة فضلاً عن تأثر البلد بأزمة (كوفيد-١٩)، مما انعكس على انخفاض حجم التخصيص المقرر للقطاعات الاقتصادية في العراق، فنجد هناك انخفاض واضح في حجم التخصيص المقرر للقطاع الصناعي إذ سجل نسبة (٢٥,٩٪) و بمبلغ (٨٣١,٧) مليار دينار مقابل ارتفاع حجم التخصيص لقطاع المباني و الخدمات و بمبلغ (١٣٣١,٤) مليار دينار من حجم الاتفاق الاستثماري و بنسبة (٤١,٥٪)، يأتي بعده قطاع النقل و المواصلات و بنسبة (٢٣,٤٪) و بمبلغ (٧٥١,١) مليار دينار ثم يليه قطاع التربية و التعليم و يحصل على نسبة تخصيص (٦,٧٪) من حجم التخصيص الاجمالي للأنفاق الاستثماري و بمبلغ (٢١٥,٣) مليار دينار ثم يأتي القطاع الزراعي بأقل نسبة تخصيص و الذي تتمثل بنسبة (٢,٥٪) و بمبلغ (٧٩,٤) مليار دينار، و على الرغم من ارتفاع نسبة التخصيص بشكل قليل لقطاع التربية و التعليم إلا إنها تعد منخفضة قياساً بالقطاعات الأخرى وحاجة المجتمع لتكوين رأس مال بشري يساهم في بناء و تطور المجتمع ككل و بالتالي المساهمة بسوق العمل.

و في العام (٢٠٢١) سجل الانفاق الاستثماري ارتفاعاً كبيراً مقارنتاً بالعام (٢٠٢٠)، إذ بلغ (١٣٣٢٢,٧) مليار دينار، و السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع حجم الايرادات العامة للدولة، إذ ارتفعت نسبة التخصيص للقطاع الصناعي لتصل إلى (٦٤,١٪) من الحجم الكلي للأنفاق الاستثماري و بمبلغ (٨٥٣٥,٦) مليار دينار و هي تمثل أعلى نسبة تخصيص مقارنة بالقطاعات الأخرى، يأتي بعده قطاع المباني و الخدمات و بنسبة تخصيص بلغت (١٩,٠٪) و بمبلغ (٢٥٣٨,٥) مليار دينار، ثم يليه قطاع النقل و المواصلات و بنسبة تخصيص (١٢٪) و بمبلغ (١٦٠١,٤) مليار دينار ومن ثم يأتي بالمرتبة الأخيرة كل من قطاع التربية و التعليم و القطاع الزراعي و بمبلغ (٣٩٤,٨) مليار دينار و (٢٥٢,٤) مليار دينار و بنسبة تخصيص (٣,٠٪) و (١,٩٪) على التوالي من الحجم الكلي للأنفاق الاستثماري.

يتضح مما سبق إن نسبة التخصيص من الانفاق الاستثماري كانت متفاوتة بشكل كبير بين القطاعات الاقتصادية، و كانت حصة قطاع التربية و التعليم منخفضة جداً و لا تساهم بالمستوى المطلوب لرفع الاستثمار في رأس المال البشري و بالتالي تطور رأس المال البشري بشكل يتناسب

مع التطور في البلدان الأخرى، و الذي يعد من أهم أنواع الاستثمار الذي يساهم في عمليات التنمية كونه يمثل المحرك الأساسي في الاقتصاد لكل دولة، إذ نجد هناك انخفاض واضح في حجم التمويل المخصص لقطاع التربية و التعليم في العراق للمدة المدروسة و التي تم تحديدها من (٢٠١٥) و لغاية (٢٠٢١).

٦- اختبار فرضية الدراسة

من خلال ما تقدم و بناءاً على نتائج تحليل الدراسة، نلحظ إن هناك تباين وانخفاض واضح في حجم التخصيص المقرر لقطاع التربية و التعليم في العراق مقارنتاً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى خلال مدة الدراسة (٢٠١٥-٢٠٢١)، و الذي يمثل المورد الأساس لتطور أي بلد.

الاستنتاجات و التوصيات :-

- الاستنتاجات:

١- أخذ حجم الانفاق الحكومي بالارتفاع المستمر و المتزايد خلال مدة الدراسة (٢٠١٥-٢٠٢١) بسبب السياسات الاقتصادية المستخدمة و على الخصوص السياسة المالية التي تحتم تدخل الدولة في تحديد نسب وتوجهات الانفاق، باستثناء عام ٢٠٢٠.

٢- بلغ أعلى مستويات الانفاق الحكومي من خلال الانفاق الجاري (الاستهلاكي) على حساب الانفاق الاستثماري .

٣- انخفاض نسب الانفاق الاستثماري على قطاع التربية و التعليم بشكل لا يتناسب مع احتياجات حجم القطاع.

٤- يمثل الانفاق على قطاع التربية و التعليم الشكل الأهم في الاستثمار كونه يعمل على خلق استثمار في رأس المال البشري ومن ثم خلق تخصصات مختلفة تسهم في سوق العمل تساعد على تحقيق التطور و التنمية في البلد.

٥- ان انخفاض حجم الانفاق الحكومي على قطاع التربية و التعليم يؤدي إلى خلق آثار سلبية تنعكس على المجتمع ككل و التي تتمثل بضعف الحافز لدى الكادر التعليمي، فضلاً عن انخفاض الحافز لدى التلاميذ و الطلبة في اكمال المسيرة التعليمية .

٦- هناك انخفاض واضح في نسب مساهمة الانفاق الاستثماري من حجم الانفاق الحكومي، إذ تراوحت نسب الانفاق الاستثماري بين(٤,٢٢٪)في العام (٢٠٢٠) كأدنى نسبة انفاق مقابل (٢٦,٣٧) في العام (٢٠١٥) كأعلى نسبة انفاق.

٧- بلغت النفقات الاستثمارية على قطاع التربية و التعليم أعلى مستوى لها في العام (٢٠٢١) و بمبلغ (٣٩٤,٨) مليار دينار مقابل أقل انفاق في العام (٢٠١٦) و الذي بلغ (٦٨,٥٩) مليار دينار .

٨- إن نسبة التخصيص الأعلى للقطاعات الاقتصادية من الانفاق الاستثماري الكلي تعود للقطاع الصناعي خلال مدة الدراسة باستثناء عام (٢٠٢٠) كانت أعلى نسبة تخصيص لقطاع المباني و الخدمات بسبب أزمة (كوفيد-١٩).

- التوصيات :

١- التوجه نحو زيادة حجم الانفاق الحكومي المخصص لتمويل قطاع التربية و التعليم بالشكل الذي يتناسب مع العملية العلمية و التربوية .

٢- خلق مصادر تمويل جديدة من خلال فتح معاهد حكومية لدورات التقوية و بأسعار رمزية للطلبة.

٣- تعزيز التعاون بين القطاع الحكومي و القطاع الخاص (التعليم الأهلي) فيما يخص قطاع التربية و التعليم لغرض التخفيف عن كاهل الحكومة من حيث الانفاق مما يساعد على توجيه الانفاق التوجيه الصحيح للمحافظات الاشد فقراً.

٤- تقديم الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم من حيث توفير جوائز تقديرية لمؤسسات التربية و التعليم التي تحقق نسب نجاح عالية فضلاً عن تخصيص جوائز تقديرية و تحفيزية للطلبة الأوائل لغرض خلق روح المنافسة الشريفة بينهم، و هذا يتطلب زيادة في حجم التخصيص لقطاع التربية و التعليم .

٥- دراسة خصائص و متطلبات سوق العمل لغرض توجيه الانفاق الحكومي الملائم نحو التخصصات التربوية العلمية المناسبة في مجال الاختصاص المطلوب من خلال تهيئة جميع الوسائل و المتطلبات لسوق العمل .

٦- ابداء الاهمية للتخصصات المهنية التي تعد من الاختصاصات المطلوبة و المهمة لغرض خلق فرص عمل بين صفوف الطلبة.

٧- وضع خطط استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل لدراسة حاجة المؤسسات في قطاع التربية و التعليم من حيث العدد المطلوب للكادر التربوي و التعليمي و تحديد الاختصاصات التي يتطلبها سوق العمل.

٨- إعادة النظر في توزيع الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض زيادة حجم التخصيص المقرر لقطاع التربية و التعليم في العراق .

- المصادر:

١-أحمد،محسن ابراهيم، **تحليل تطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)**، المجلة العلمية لجامعة جيهان- السليمانية، المجلد(٣)،العدد(٢)،٢٠١٩.

٢- اندراوس، عاطف وليم، **الاقتصاد المالي العام**، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١٤.

٣- حمادي، مصطفى فاضل، **تغيرات هيكل الاتفاق الحكومي و انعكاساته في الاستثمار الخاص –دراسة مقارنة للمدة(١٩٩٠-٢٠٢١)**، مجلة دراسات اقليمية، السنة ١٧، العدد ٥٦، ٢٠٢٣.

٤- عبد، مهند خميس و آخرون، **العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)**، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، مجلد(١٥)، عدد(٤٧)، ج٢، ٢٠١٩.

٥- خضير، حامد عبد الحسين و آخرون، **تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي و التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)**، مجلة وارث الانبياء، مجلد(٤)، عدد(١٠)، ٢٠٢٢.

٦- الخفاجي، ابتسام جعفر جواد، **التسرب المدرسي**، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، المجلد(١١)، ملحق العدد(٤)، ٢٠٢١.

٧- جواد، ابتسام جعفر ، أمين ،اسراء فاضل، **التسرب المدرسي جائحة تعليمية (مفهومه، أسبابه، طرق علاجه)**،مجلة نسق، مجلد(٣٣)، عدد(٣)، خاص ببحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني، ٢٠٢٢.

٨- الطائي، عدي سالم علي و آخرون، **دور الانفاق الحكومي في تحسين كفاءة التعليم في العراق**، وقائع المؤتمر العلمي الثالث عشر، جامعة كربلاء-كلية الادارة و الاقتصاد، المجلد(١)،٢٠١٨.

٩- جمهورية العراق ،البنك المركزي، **التقرير الاقتصادي السنوي** للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢١).